

November 2008

A



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثامنة والعشرون

روما، إيطاليا، 2-6 مارس/آذار 2009

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك
بواسطة صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها
دولة الميناء وإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد

الموجز

لقد انقضت عشر سنوات منذ أن تناولت لجنة مصايد الأسماك لأول مرة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وخلال تلك الفترة، أتاحت الخبرة المتزايدة للجنة وللدول الأعضاء فيها تعزيز النهج المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتنويع تلك النهج وتحسينها. والتحديات مستمرة، ولكن يوجد إحساس مشترك بالمشكلة. وتوصف تفصيلياً مبادرتان وشيكتان هما: مشروع الصك الملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد. وتقدم الورقة أيضاً استعراضاً موجزاً لعدد من المبادرات الحالية والجارية الهامة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتحدد الورقة أيضاً قضية مستجدة بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وهي: المصيد العرضي والمصيد المرتجع.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:

WWW.FAO.ORG

المقدمة

1 - ما زال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تعاني منه مصايد الأسماك الموجودة في العالم، مع تعريضه للخطر صون البيئة البحرية ومع تهديده للاستدامة. والأرباح الكبيرة، ونمو الأسواق العالمية الخاصة بالأسماك، ووجود قدرة مفرطة في صناعة صيد الأسماك هي الأمور التي تقف وراء الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ووراء ما يرتبط به من أنشطة. وضعف نظم الحوكمة يمكن أنشطة ذلك الصيد. وتشير تقديرات حديثة العهد إلى أن الخسائر العالمية السنوية الناجمة عن ذلك الصيد ربما كانت تتراوح من 10 مليارات إلى 23 ملياراً من دولارات الولايات المتحدة¹ وإن كان ما زال من الصعب تحديدها تحديداً كمياً دقيقاً بسبب طابع تلك الأنشطة السري. والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم متفشٍ، بحيث يحدث في جميع أقاليم العالم؛ وبحيث يوجد في أعالي البحار، وفي المناطق الاقتصادية الخالصة، وفي مصايد الأسماك القريبة من الشواطئ. وهذه الأنشطة، إذا لم تجر السيطرة عليها سيطرة كافية، تمثل مشاكل خطيرة لجميع أنواع مصايد الأسماك: الصناعية، والصغيرة النطاق والحرفية، مع احتمال أن تكون لها تأثيرات بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة.

2 - وتتضرر الدول جميعها بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بصرف النظر عما إذا كانت دولاً ساحلية مهتمة بإدارة مصايدها، ورفاه مجتمعاتها المعتمدة على مصايد الأسماك، وصون التنوع البيولوجي؛ أو كانت دول عَلم تتعامل مع مسؤولياتها والشواغل الاجتماعية - الاقتصادية لصياديها الذين يمثلون للتدابير المتعلقة بالإدارة والصون؛ أو كانت دول ميناء ترغب في التحقق من المصيد الذي يرد إلى مرافقها؛ أو كانت دول سوق تحاول أن تكفل استيراد منتجات مأمونة وجرى صيدها بطريقة قانونية من أجل مستهلكيها. ويوجد اعتراف واسع النطاق بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو مشكلة مشتركة وأنه يتطلب حلولاً تعاونية.

3 - ولقد دأب المجتمع الدولي على محاولة القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تدابير شتى منذ أن أصبح ذلك الصيد قضية بارزة على جدول الأعمال العالمي قبل عشر سنوات تقريباً.² ولكن الطابع المعقد الذي يتسم به ذلك الصيد يستعصي على الحلول البسيطة أو الموحدة. وقد أسفر العقد الأول من مكافحة الصيد

¹ *Estimating the Worldwide Extent of Illegal Fishing*، جماعة تقدير الموارد البحرية (MRAG) وبحوث ترميم النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك، مركز مصايد الأسماك، جامعة كولومبيا البريطانية، 2008 (في المطبعة). ويشير التقرير إلى أن تقديراته لا تشمل المصيد المرتجع والمصيد القانوني غير المبلغ عنه.

² جرى تناول الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في كل دورة من دورات لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة منذ دورتها الثالثة والعشرين في عام 1999. وفي عام 1999 بدأت اللجنة في اتخاذ إجراءات لإعداد خطة عمل دولية بشأن الموضوع. منظمة الأغذية والزراعة. *خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه* (IPOA-IUU)، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2001. 24 صفحة. وقد اعتمدت اللجنة تلك الخطة في عام 2001. وأدرجت كل دورة لاحقة للجنة ذلك الصيد أيضاً على جدول أعمالها. وركز أيضاً مؤتمر المنظمة واجتماعاتها الوزارية المستقلة على ذلك الصيد. وفي عام 2003، اتخذ مؤتمر المنظمة قراراً بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، هو القرار 2003/6، تقرير عن سير العمل في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وأعد الاجتماع الوزاري المعني بمصايد الأسماك الذي عُقد عام 2005، والذي حُصص جزئياً للأنشطة المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إعلان روما بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الذي صدر عام 2005.

غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عن بداية بعض الاستجابات الفعالة وأثار الوعي في أوساط الحكومات والمجتمع المدني بشأن التأثيرات السلبية لذلك الصيد. فعلى سبيل المثال، أثناء العقد الماضي انتقل التركيز من استهداف السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى استهداف السفن التي تمارس ذلك الصيد واستهداف مصيدها.

4 - والهدف من هذه الورقة هو تلخيص التطورات الأخيرة الجديرة بالذكر في سياق مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتُبرز الورقة مبادرتين أساسيتين اتخذتهما المنظمة ويُقصد بهما جعل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم صعباً وباهظ التكلفة بدرجة متزايدة، هما: إعداد صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وإعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبرّدة، وسفن الإمداد³. وبعد استعراض موجز للتطورات الهامة الجارية، تتناول الورقة قضية مستجدة وتُختتم بالتدابير التي يُقترح أن تتخذها اللجنة.

التدابير التي تتخذها دولة الميناء

5 - في أعقاب موافقة الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2005 على المخطط النموذجي الطوعي بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (المخطط النموذجي) الذي أعدته المنظمة، تزايد إدراك المجتمع الدولي لقيمة التدابير التي تتخذها دولة الميناء كأداة امتثال مستجدة وفعالة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه والقضاء عليه. وعادوت الدورة السابعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك بحث القضية واعترفت بالحاجة العاجلة إلى مجموعة شاملة من التدابير التي تتخذها دولة الميناء لإعداد صك جديد ملزم قانوناً يستند إلى المخطط النموذجي وإلى خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وشددت اللجنة على أن الصك الجديد من شأنه أن يمثل معايير دنيا لدول الميناء، مع مرونة اعتماد تدابير أكثر صرامة. ولكن اتفق على أن الصك ينبغي ألا ينتقص من التدابير الأخرى التي سبق الاتفاق عليها من قبيل الحاجة إلى الحد من قدرة الصيد.

6 - وقد وافقت اللجنة على جدول زمني للانتهاء من إعداد نص الصك قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. وبناء على ذلك، عُقدت مشاورات خبراء للمنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 4 إلى 8

³ دعا إعلان روما الصادر عام 2005 بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي اعتمدته الاجتماع الوزاري للمنظمة المعني بمصايد الأسماك، إلى إعداد سجل شامل لسفن الصيد داخل المنظمة يشمل سفن النقل المبرّدة وسفن الإمداد بالنظر إلى ضلوعها المتكرر في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وفي مشاورات الخبراء التي عقدتها المنظمة في عام 2008 بشأن السجل العالمي، كانت الإشارة إلى سفن الصيد تشمل الفئتين الأخريين من السفن. منظمة الأغذية والزراعة. تقرير مشاورات الخبراء بشأن إعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد، روما، إيطاليا، 25-28 فبراير/شباط 2008. *FAO Fisheries Report*. No.865. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2008. 59 صفحة. وتشمل هذه الورقة أيضاً الإشارة إلى سفن الصيد في ما يتعلق بالسجل العالمي للفئتين الأخريين من السفن أيضاً.

سبتمبر/أيلول 2007⁴ لإعداد مشروع أولي لصك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء شكّل أساس التفاوض في ما يتعلق بالمشاورة الفنية التي عُقدت في روما، إيطاليا، في الفترة من 23 إلى 27 يونيو/حزيران 2008 لصياغة نص صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه والقضاء عليه. ومن المقرر أن تُستأنف المشاورة في الفترة من 26 إلى 30 يناير/كانون الثاني 2009. وستُحاط اللجنة علماً بالتطورات في الدورة المستأنفة. وعلاوة على ذلك، عُقد اجتماع فني غير رسمي مفتوح العضوية لاستعراض مشروع ملاحق الصك وذلك في روما، إيطاليا، في الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو في المقام الأول تبسيط الملاحق.

7 - ويتطلب تنفيذ المخطط النموذجي والتطبيق المحتمل لصك ملزم بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وجود كادر من الموظفين المهرة. وقد اعترفت الدول الأعضاء في المنظمة بالحاجة إلى تنمية القدرات البشرية في هذا المجال الذي ينبثق بسرعة، واستجابة لذلك شرعت المنظمة في عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في أغسطس/آب 2006، عُقد خمس منها حتى الآن.⁵ وعلاوة على ذلك، عُقدت حلقات عمل وطنية كمشاريع نموذجية بهدف المساهمة بنتائجها في مبادرة شبه إقليمية أوسع نطاقاً، إذا ومتى توافر التمويل اللازم.⁶ وقد حضر مشاركون مما مجموعه 58 بلداً والمفوضية

4 منظمة الأغذية والزراعة. تقرير مشاورة الخبراء لصياغة صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء صادر عام 2007. واشنطن، العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 4-8 سبتمبر/أيلول 2007. *FAO Fisheries Report*. No. 846. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 22 صفحة.

5 منظمة الأغذية والزراعة. تقرير عام 2008 الصادر عن حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ لتشجيع التنفيذ الكامل والفعال للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، نادي، فيجي، 28 أغسطس/آب - 1 سبتمبر/أيلول 2006 *FAO Fisheries Report*. No. 810. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 198 صفحة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة. التقارير الصادرة عام 2007 عن الندوة وحلقة العمل المشتركة بين اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات ومنظمة الأغذية والزراعة وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي لتعزيز التدابير التي تتخذها دولة الميناء في المحيط الهندي. بورت لويس، موريشيوس، 18-22 يونيو/حزيران 2007. *Fisheries Report*. No. 844. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 69 صفحة؛ والتقارير الصادر عام 2008 عن حلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2007. *FAO Fisheries Report*. No. 857. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 86 صفحة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة. التقرير الصادر عام 2008 عن حلقة العمل الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. كيب تاون، جنوب أفريقيا، 28-31 يناير/كانون الثاني 2008. *FAO Fisheries Report*. No. 859. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 42 صفحة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة. تقرير حلقة العمل الإقليمية بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. بانكوك، تايلند، 31 مارس/آذار - 4 أبريل/نيسان 2008. *FAO Fisheries Report*. No. 868. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 79 صفحة.

6 حلقات العمل الوطنية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والهيئة شبه الإقليمية لمصايد الأسماك بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم: نواديبيو، موريتانيا، 9-10 يونيو/حزيران 2008، و 14-15 يوليو/تموز 2008، وداكار، السنغال، 12-13 يونيو/حزيران 2008، و 17-18 يوليو/تموز 2008 (تقرير قيد الإعداد).

الأوروبية حلقات العمل. وتشارك أو تعاون أحد عشر جهازاً من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك⁷ مع المنظمة في إنجاز تلك الحلقات.

8 - وقد كان الهدف الأول لحلقات العمل هو تنمية القدرة الوطنية وتشجيع التنسيق الثنائي وشبه الإقليمي و/أو الإقليمي لكي تصبح البلدان أقدر على تعزيز التدابير التي تتخذها دولة الميناء وعلى مواءمتها، وأن تصبح أقدر، نتيجة لذلك، على تنفيذ أدوات خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والمخطط النموذجي، وأن تساهم، قدر المستطاع، في إعداد صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

9 - وستواصل المنظمة المبادرة المتعلقة ببناء القدرة وتوعية البلدان في ما يتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء، وستواصل توسيع نطاق تلك المبادرة بحيث تشمل أداء دولة العلم وغير ذلك من أدوات الامتثال ذات الصلة. ويتمثل هدف محوري في تيسير العمل التعاوني السريع والفعال في هذه المجالات التي تنمو بسرعة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وrehناً بتوافر الأموال، من المخطط عقد حلقات عمل إضافية في الأقاليم التالية خلال العامين المقبلين: الشرق الأدنى، ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب أفريقيا، وجنوب آسيا، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية. ويجري السعي إلى الحصول على مساعدة من جهات مانحة متعددة، مع مراعاة النطاق الواسع من البلدان والمنظمات التي أيدت هذه المبادرة حتى الآن. وقد أنشئ حساب أمانة المنظمة للتدابير التي تتخذها دولة الميناء (MTF/GLO/206/MUL) لكفالة أقصى قدر من الاقتصاد والكفاءة في إدارة الأموال.

إعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبردة، وسفن الإمداد

10 - أصدرت الدورة السابعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك، في أعقاب استعراضها لدراسة جدوى أولية،⁸ توجيهاً إلى المنظمة لمواصلة إعداد مفهوم سجل عالمي من خلال عقد مشاورات خبراء. وقد عُقدت مشاورات الخبراء بشأن إعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبردة، وسفن الإمداد (EC-GR) في روما في الفترة من 25 إلى 28 فبراير/شباط 2008⁹ لإجراء تقييم منهجي لجدوى إعداد سجل عالمي، ونطاقه، ومعايير الإدراج في السجل، وأهداف السجل، ومصادر البيانات، وكيفية الحصول على بيانات دقيقة وشاملة وآنية، والحاجة إلى مُحدد فريد لهوية السفن، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

7 مصطلح الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك يُستخدم، في هذه الورقة، للإشارة إلى مختلف أنواع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، بما يشمل المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (الموجودة داخل وخارج إطار المنظمة على حد سواء)، وتلك التي لها ولاية خاصة بالإدارة، وتلك ذات الوظيفة الاستشارية.

8 ورد تلخيص لدراسة الجدوى التي أعدتها المنظمة في الورقة المعنونة "تقرير عن إعداد سجل شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبردة، وسفن الإمداد والملكية النفعية، من أجل لجنة مصايد الأسماك في عام 2007/Inf.12.COFI".

9 منظمة الأغذية والزراعة. تقرير صادر عام 2008 عن مشاورات الخبراء بشأن إعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد، روما، 25-28 فبراير/شباط 2008. Fisheries Report No. 865، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 59 صفحة.

11 - وقد وافقت مشاورّة الخبراء بقوة على مفهوم السجل العالمي. وتصورّ الخبراء السجل العالمي على أنه بوابة إلكترونية¹⁰ تدعمها قاعدة بيانات عالمية تُجمع وتُخزن فيها معلومات من مصادر كثيرة في مكان واحد، مما يجعلها مصدراً وحيداً للمعلومات المتعلقة بسفن الصيد.¹¹ وسيوفّر السجل العالمي وصلات إلى المعلومات من السجلات الوطنية للسفن، والسجلات الإقليمية للسفن، وقوائم السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وقواعد بيانات تتضمن معلومات شتى ذات صلة بالسفن. وكما ناقشت مشاورّة الخبراء الأمر، سيسعى السجل العالمي إلى إقامة وصلات إلى قواعد البيانات الوطنية القائمة الخاصة بالدول ولن يكون مطلوباً من الدول تقديم أي تقارير إضافية تتضمن بيانات، وذلك على الاختلاف من بعض قواعد البيانات القائمة التي تديرها المنظمة.

12 - وسيتضمن السجل العالمي معلومات متاحة علناً ومستمدة من عدد كبير من المصادر. وأدوات البحث غير المعقّدة ستجعل السجل العالمي أداة جذابة بالنسبة لمجموعة واسعة من المستخدمين المحتملين. وتصورّت مشاورّة الخبراء أن يكون السجل العالمي، باعتباره سجلاً للمعلومات، محايداً من حيث طابعه، وأن يتمكن مستخدموه من إصدار أحكامهم الخاصة بهم بشأن المعلومات التي يحصلون عليها منه. ووصفت مشاورّة الخبراء سير العمل قُدماً في ما يتعلق بالسجل العالمي بأنه مسألة ذات أولوية، إلا أن الخبراء أوصوا باتباع نهج مرحلي في ما يتعلق بإعداده وتنفيذه، بالنظر إلى احتمال أن يكون إعداد السجل العالمي مهمة بالغة الصعوبة.

13 - وأشارت مشاورّة الخبراء إلى النطاق الواسع من المنافع التي يمكن أن تستمدّها مجموعة متنوعة من المستخدمين من السجل العالمي، لا سيما في ما يتعلق بمنع واكتشاف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. فالمعلومات الموجودة في السجل العالمي ستساعد وكالات رصد مصايد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها وستُحسّن إمكانية تعقّب السفن والمنتجات، وكذلك شفافية المعلومات المتعلقة بالسفن وتشغيلها. ويمكن أن تدعم احتياجات تلك الصناعة بالمساعدة في ما يتعلق بالتعقّب وإصدار الشهادات. ومن المتوقع أيضاً أن يكون من بين مستخدمي السجل العالمي الموظفون المسؤولون عن إدارة مصايد الأسماك، والإحصاءات، وقدرة الأساطيل، والجهود الوطنية والدولية في مجال رصد مصايد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها، وتقدير المخاطر، وسلامة سفن الصيد، والأمن، والتلوث البحري، وكذلك الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

14 - ورأت مشاورّة الخبراء، اقتناعاً منها بضرورة سير العمل دون إبطاء، أن لجنة مصايد الأسماك ينبغي أن تكون على علم جيد بقضايا تتجاوز نطاق مشاورّة الخبراء والوقت المتاح لها. واتفقت مشاورّة الخبراء، من أجل مساعدة الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عملية اتخاذ قراراتها، على ضرورة مواصلة النظر في القضايا الأساسية، رهناً بتوافر الأموال، وأوصت بسلسلة من الأنشطة المؤقتة التي يجب سير العمل فيها قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. وكان من بين هذه الأنشطة إقامة مجموعات ترأس مع أخصائيين شتى من أجل زيادة استكشاف

10 البوابة الإلكترونية هي إطار يوفّر مدخلاً وحيداً لطائفة متنوعة من المعلومات والأدوات.

11 هذا النموذج الذي يستخدم بوابة إلكترونية بها وصلات إلى قواعد البيانات الوطنية وغيرها القائمة استُخدم بنجاح في سياقات أخرى خاصة بالمنظمة؛ يُرجى الرجوع، مثلاً، إلى www.ippc.int، البوابة الدولية للصحة النباتية.

جوانب فنية معينة تتعلق بإعداد السجل العالمي من قبيل وجود مُحدد وحيد لهوية السفن¹²، والقضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وتوفير البيانات، ومتطلبات المستخدمين. ورُئي أيضاً ضرورة التكليف بإعداد ورقات فنية شتى، وتنفيذ برنامج للتوعية بشأن السجل العالمي. وأخيراً، رُئي أن تدعو المنظمة إلى عقد اجتماع، رهنًا بتوافر الموارد، للنظر في أي تطورات ذات صلة قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. ويُقدّم تقرير تجميعي، يلخّص أبرز الاستنتاجات من هذه الأنشطة المؤقتة، كوثيقة متاحة.

استعراض التطورات الجارية الهامة المرتبطة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

15 - لقد انخرطت المنظمة، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات الإقليمية والاقتصادية، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية، والصناعة والمجتمع المدني انخراطاً متزايداً في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويرد في ما يلي استعراض موجز لبعض التطورات الأخيرة.

تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه

16 - يشجّع الجزء الرابع من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه جميع الدول على إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من أنشطة. فهذه الخطط هامة لأنها تيسر اتخاذ إجراءات وطنية متسقة وشاملة ضد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتمثّل عملية إعداد تلك الخطط عملية "سد ثغرات" تمكّن الدول من تحديد وتدارك المجالات غير المتناولة أو المتناولة بدرجة غير وافية في الخطة الدولية. وعلاوة على ذلك، وحيثما كان التعاون الإقليمي ومواءمة الأنشطة على الصعيد الإقليمي ضروريين لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تشجّع التجمعات الإقليمية للدول على إعداد خطط عمل إقليمية.

17 - ووفقاً للمعلومات المتاحة للمنظمة كانت عملية إعداد خطط عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم شديدة التباين في ما بين الأقاليم. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود مبادرتين ناجحتين لإعداد خطط عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في السنوات الأخيرة¹³، لم يتحقق سوى قدر ضئيل من

12 يظل المحدّد الوحيد لهوية السفينة مع السفينة بصرف النظر عن أي تغييرات في ملكيتها أو موقعها أو علمها، وغير ذلك. وقد اعترفت دراسة الجدوى التي أجرتها المنظمة بشأن السجل العالمي واعترفت مشاورّة الخبراء بشأن السجل العالمي التي عقدتها المنظمة في عام 2008 بالحاجة إلى وجود محدّد وحيد للهوية لإحباط تغيير العلم، وللمساعدة في الكشف عن تاريخ السفينة، وللمساهمة في تتبّع السفن عالمياً. ودعت مشاورّة الخبراء أيضاً إلى وجود محدّدات وحيدة لهوية الشركات. ورأت كذلك أن المخططات الحالية لإعطاء أرقام للسفن، من قبيل المخططات التي تستخدمها المنظمة البحرية الدولية وغيرها، يلزم أخذها في الاعتبار في ما يتعلق بأي نظام عالمي يُوصى به. وقد بدأت أجهزة إقليمية عديدة لمصايد الأسماك في بحث استخدام محدّد وحيد للهوية في ما يتعلق بالسفن التي تصيد داخل المناطق الخاضعة لاختصاصها.

13 كانت مبادرتان إقليميتان هامتان لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من أنشطة هما إعداد خطة العمل الإقليمية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الخاصة بمنظمة أسماك بحيرة فيكتوريا في عام 2004 وخطة العمل الإقليمية لتشجيع ممارسات الصيد الرشيد بما يشمل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الإقليم. وقد اعتمدت خطة العمل الإقليمية الأخيرة في عام 2007 من قِبَل استراليا وبروني دار السلام وكمبوديا واندونيسيا وماليزيا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وسنغافورة وتايلند وتيمور ليشتي وفيت نام.

التقدم في ما يتعلق بإعداد خطط عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم حتى على الرغم من أن كثيراً من البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك قد تبنت أهداف ومبادئ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ومع ذلك تشجّع الدول الأعضاء في المنظمة، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك جميعها على إعداد خطط عمل من أجل كفاءة وجود قاعدة واضحة ومنطقية ومتسقة تستند إليها السياسات والتدابير المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

أداء دول العلم

18 - أشار عدد من الدول الأعضاء في الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك إلى دول العلم التي تفتقر إلى الإحساس بالمسؤولية. وطلبت لجنة مصايد الأسماك من المنظمة، رهنأً بتوافر التمويل، أن تنظر في إمكانية عقد مشاورات خبراء لإعداد معايير لتقييم أداء دول العلم وكذلك لدراسة الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تستوفي هذه المعايير.

19 - واستضافت كندا حلقة عمل خبراء دولية بشأن مسؤوليات دول العلم: تقييم الأداء واتخاذ إجراءات، خلال الفترة من 25 إلى 28 مارس/آذار 2008 في فانكوفر، كندا. وقد نُسقت حلقة العمل كمرحلة أولى في جهد أوسع نطاقاً لتحديد الإجراءات الحاسمة التي يمكن اتخاذها لتحسين أداء دول العلم.

20 - ولم يتقرر بعد موعد عقد مشاورات خبراء للمنظمة بشأن أداء دول العلم، رهنأً بتوافر الأموال. وستتناول تلك المشاورة وتصدر توصيات بشأن معايير تقييم أداء دول العلم، والإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تستوفي المعايير المحددة؛ ودور الحكومات الوطنية، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، والمؤسسات الدولية، والصكوك الدولية، والمجتمع المدني في تنفيذ المعايير والإجراءات المتعلقة بأداء دول العلم، وتقديم المساعدة للبلدان النامية في الوفاء بالمعايير، واتخاذ إجراءات، وأداء أدوارها على النحو الصحيح.

جماعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من مسائل

21 - اجتمعت وفود من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية وأمانة كل منهما في يوليو/تموز 2007 لتحديد مجالات التعاون المثمرة في ما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واعترفت الدورة الثانية لجماعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بشأن الصيد غير القانوني وما يتصل به من مسائل بوجود أربع أولويات للعمل التعاوني في الأجل القصير هي: مراقبة/تدابير دول الميناء، والسجل العالمي، والأنقراض البحرية، ودخول اتفاقيتين للمنظمة البحرية الدولية (بروتوكول توريمولينوس والاتفاقية الدولية بشأن معايير تدريب العاملين على سفن الصيد، وإصدار الشهادات لهم ومراقبتهم) حيز النفاذ. واتفقت جماعة

العمل أيضاً على مواصلة التعاون بين الأمانتين بصفة منتظمة. وكان التعاون مؤخراً بين المنظميتين نشطاً بوجه خاص وما زال مستمراً في ما يتعلق بإعداد مشروع صك ملزم قانوناً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وإعداد السجل العالمي وما يتصل به من مسائل أخرى (استعراض الملحق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن والخطوط التوجيهية المتعلقة بمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو التي يُتخلص منها بشكل آخر)؛ وساهمت المنظمة البحرية الدولية بخبرتها الفنية في جميع المجالات.

حصر نظم رصد السفن

22 - تقديراً لتزايد أهمية التكنولوجيا في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لا سيما دور نظم رصد السفن، أجرت منظمة الأغذية والزراعة حصراً لاستخدام نظم رصد السفن بواسطة الأقمار الصناعية على نطاق العالم وذلك بتوزيع استبيان شامل على أكثر من 180 من الدول والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في عام 2007. وقد ورد أكثر من 100 رد على الاستبيان ويجري بناء قاعدة بيانات، ستيسر تحليل المعلومات المقدمة في الردود. وسيجري إعداد دليل لجهات الاتصال الوطنية أو الإقليمية الخاصة بنظم رصد السفن للمساعدة في تبادل بيانات رصد السفن في الوقت الحقيقي وللمساعدة في التعاون في ما بينها.

23 - وباستخدام زهاء 80 بلداً حالياً لبرامج نظم رصد السفن أو تخطيطها لتنفيذ برامج من هذا القبيل قريباً، وبالمعدل المرتفع لقبول الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك لتلك النظم، يمكن اعتبار نظم رصد السفن راسخة رسوخاً جيداً كأداة فعالة للرصد والمراقبة والإشراف. واستناداً إلى المعلومات المقدمة مباشرة من خلال الردود على الاستبيان والمعلومات المتاحة بطريقة أكثر اتساقاً بالطابع غير الرسمي، يُقدَّر أن زهاء 50 000 سفينة أصبحت الآن مزودة بنظم رصد السفن على نطاق العالم، وإن كان استخدام تلك النظم ليس متماثلاً في جميع الأقاليم. ولكن الردود على الاستبيان أوضحت أن بلداناً كثيرة تستخدم نظم رصد السفن بأقصى إمكاناتها لأغراض امتثال مصايد الأسماك أو إدارتها أو لأغراض أخرى. ويلزم وجود برنامج شامل لبناء القدرات لإعداد موظفين مهرة يمكنهم تفسير وتطبيق بيانات نظم رصد السفن لأغراض متعددة.

حلقة العمل العالمية بشأن التدريب على الإنفاذ من قِبَل مصايد الأسماك

24 - اجتمع مائتان من المتخصصين في الرصد والمراقبة والإشراف مما يقرب من 50 بلداً في تروندهايم، النرويج، في أغسطس/آب 2008 في حلقة العمل العالمية الثانية للتدريب على الإنفاذ من قِبَل مصايد الأسماك (GFETW) لبحث الحلول العملية لمكافحة الأنشطة ذات الصلة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد استضافت المديرية النرويجية لمصايد الأسماك حلقة العمل الثانية التي نظمته الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف (MCS Network)¹⁴ واشتركت في رعايتها منظمة الأغذية والزراعة. وقد بحث المشاركون في الحلقة برنامجاً عاماً

14 شبكة الرصد والمراقبة والإشراف هي منتدى عالمي للعاملين في مجال الرصد والمراقبة والإشراف. وهذه الشبكة هي منظمة طوعية بلا تكلفة ترمي إلى تحسين الرصد والمراقبة والإشراف من خلال تبادل المعلومات والخبرات. ويمكن العثور على مزيد من المعلومات عن الشبكة في الموقع www.imcsnet.org

للموضوعات المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف واتفقوا على أن من الحيوي بذل جهود تعاونية في مجال الرصد والمراقبة والإشراف على جميع الصُّد: الصيد المحلي والصيد الوطني والصيد شبه الإقليمي والصيد الإقليمي والصيد الدولي. وأشاروا إلى أن ارتفاع تكاليف الوقود والتكنولوجيا والبنية الأساسية وتزايد تعقد عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتزايد تنقل تلك العمليات هي أمور تجعل هذا التعاون أساسياً.¹⁵

25 - أما حلقة العمل العالمية الثالثة للتدريب على الإنفاذ من قِبَل مصايد الأسماك¹⁶ فسوف تستضيفها موزامبيق في عام 2010 وتنظمها الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف وتشترك منظمة الأغذية والزراعة في رعايتها. وسيركز جدول أعمال الحلقة تركيزاً خاصاً على الموضوعات التي تتناول الحالة التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ برامج فعالة للرصد والمراقبة والإشراف وفي مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاحتياجات الفريدة لدى هذه البلدان.

اللائحة الجديدة للمفوضية الأوروبية

26 - سنت دول كثيرة تشريعات جديدة لمعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واعتمد بعضها نهجاً عامة. ويعترف مثال حديث العهد من الاتحاد الأوروبي بمسؤولية الاتحاد باعتباره سوقاً كبيرة، وذلك بسنّه لائحة شاملة جديدة لمراقبة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولمنع منتجات ذلك الصيد في سوق الاتحاد الأوروبي¹⁷. وهذه اللائحة الجديدة بعيدة المدى إلى حد كبير، وإن كانت ليست هي المثال الوحيد الحديث العهد للتشريعات الموجهة الخاصة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم¹⁸.

الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

27 - تُدعى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بدرجة متزايدة إلى النظر في إجراءات الرصد والمراقبة والإشراف لأن الدول الأعضاء فيها تبحث عن طرق للتصدي لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتعترف أيضاً خطة

15 أبرز الإعلان الصادر عن حلقة العمل، الذي وافق عليه جميع المشاركين في الحلقة، الجهود اللازمة، من منظور أولئك الذين يكافحون أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على الصيد العملي. منظمة الأغذية والزراعة. 2008. تقرير حلقة العمل العالمية الثانية للتدريب على الإنفاذ من قِبَل مصايد الأسماك تروندهايم، النرويج، 7-11 أغسطس/آب 2008. FAO Fisheries Report No. 885، روما، منظمة الأغذية والزراعة (في المطبعة).

16 يُرجى الرجوع إلى الموقع www.gfetw.org.

17 اللائحة رقم 2008/1005 الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في سبتمبر/أيلول 2008، ونُشرت في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2008، وعنوانها "إنشاء نظام جماعي لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه".

18 تقتضي اللائحة، التي من المقرر تطبيقها اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2010، أن تكون الواردات من منتجات مصايد الأسماك من خارج الجماعة الأوروبية (باستثناء منتجات المياه العذبة وتربية الأحياء المائية، وبعض ذوات الصدفتين) مصحوبة بوثيقة بشأن الصيد، تشهد بأن الشحنة جرى صيدها امتثالاً لقوانين دولة العلم الخاصة بسفينة الصيد. ويجب أن تصدّق دولة العلم على معلومات معينة من بينها الترخيص بالصيد، والكمية والأنواع الموجودة على ظهر السفينة والتي سيجري تفريغها، والمنطقة التي يرى فيها صيد الأسماك أو نقلها من سفينة إلى أخرى. ويتيح النظام، مع كونه طموحاً بسببه نطاقه، فرصاً واسعة لبناء القدرات وذلك لأنه يعترف بأن بلداناً نامية كثيرة تصدّر إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ستحتاج إلى مساعدة لكي تمتثل لهذا النظام الجديد.

العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بأن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك¹⁹ لها دور هام يجب أن تقوم به وتقتصر الخطة تعزيز المؤسسات، عارضة أمثلة كثيرة. وقد اعتمدت أجهزة إقليمية كثيرة لمصايد الأسماك أو تبحث، في جملة أمور، ما يلي:

- استخدام سجلات السفن؛
- قوائم السفن (المرخص لها أو السلبية أو التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم)، بما يشمل اعتراف كل جهاز من أجهزة المصايد الإقليمية بقوائم الأجهزة الأخرى وبوضع تلك القوائم موضع التنفيذ من جانب منظمات أخرى أيضاً؛
- استخدام مُحددات هوية وحيدة للسفن؛
- الحاجة إلى المراقبين؛
- إعداد مخططات للصعود إلى ظهر السفينة وتفتيشها؛
- أنشطة الإنفاذ المشتركة؛
- حظر نقل الشحنات بين السفن في البحر؛
- النظم الإلزامية لرصد السفن؛
- زيادة الإبلاغ؛
- مخططات توثيق المصيد؛
- التدابير ذات الصلة بالسوق؛
- إغلاق مصايد الأسماك التي يُشتبه في وجود إبلاغ مغلوطة منها؛
- إشراك صيادي الأسماك القانونيين في المخططات بحيث يشاركون في مراقبة الصيادين الذين يمارسون الصيد غير القانوني وفي الإشراف عليهم؛
- إعداد خطط عمل تتناول الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- تبادل البيانات وتحقيق التوافق بينها؛
- التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛
- زيادة التعاون.

28 - وقد أظهر الاستخدام المتضافر لهذه التدابير نتائج إيجابية في مواقع كثيرة، حتى خارج منطقة اختصاص أجهزة المصايد الإقليمية، وذلك بسبب التعاون ووجود اتفاقات من أجل الاعتراف المتبادل²⁰.

19 منظمة الأغذية والزراعة. تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في عام 2002، الخطوط التوجيهية التقنية للصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة: رقم 9. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 122 صفحة. يرجى الرجوع إلى الصفحة 55، الحاشية 109. ويُستخدم مصطلح "المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك" في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وتعترف الخطوط التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ بأن "المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك" هو مصطلح أضيق نطاقاً نوعاً ما.

20 نفّذت بعض الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التدابير التي تتخذها دولة الميناء وتنظر أجهزة أخرى منها في اتخاذ هذه التدابير. ففي مايو/أيار 2007، نفّذت هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي (NEAFC) مخططها الذي صيغ على غرار المخطط

القضايا المستجدة

الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم: الحاجة إلى دراسة المصيد العرضي والمصيد المرتجع

29 - حددت لجنة مصايد الأسماك أن المصيد العرضي والمصيد المرتجع يمثلان شاغلين خطيرين في كثير من مصايد الأسماك ويشكلان تهديدين للقدرة الطويلة الأجل على توفير الغذاء ومصدر لكسب العيش على حد سواء. ومع أن الصيد غير القانوني كثيراً ما يجري التشديد عليه في الأعمال المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإن ذلك الصيد يشكل أيضاً عقبة رئيسية تقف في طريق استدامة مصايد الأسماك. ففي مصايد الأسماك التي لا تُدار إدارة جيدة، تمثل (1) عمليات إنزال المصيد العرضي،²¹ و(2) عمليات إنزال المصيد المرتجع²² على البر دون إبلاغ ودون تنظيم و(3) خسائر ما قبل المصيد²³ قضايا تبعث على القلق الكبير بصورة شائعة.

30 - ولم تنفذ حتى الآن بلدان كثيرة مخططات شاملة لإدارة المصيد العرضي وللحد من المصيد المرتجع. وفي عام 2004 أفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن معدلات المصيد المرتجع انخفضت ولكن الاحتفاظ بالمصيد العرضي زاد²⁴. وعلى الرغم من أن مدى المصيد العرضي والمصيد المرتجع لم يحدّد كمياً تحديداً شاملاً، فإنه ربما يكون أكثر من 20 مليون طن. وتمثل خسائر ما قبل المصيد في حالة بعض معدات الصيد، من قبيل سفن السحب²⁵، والأواني والشباك الخيشومية²⁶، مصدراً إضافياً لنفوق الأسماك.

النموذجي الذي وضعته المنظمة ولكنه يفرض شروطاً أكثر صرامة. وقد أسفر عن بعض الحوادث التي نُشر عنها إلى حد كبير والتي أبعدت فيها مراراً عن موانئ في أوروبا وآسيا وأفريقيا سفن كانت تحاول تفريغ أسماك جرى صيدها بطريقة غير قانونية. وقد أجبرت سفن على أن تقطع مسافات كبيرة وتتكدس مصروفات لا يُستهان بها بحثاً عن ميناء يسمح لها بإنزال الأسماك على البر. ويُعزى إلى هذا المخطط الفضل في حدوث تناقص كبير في نشاط الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في شمال الأطلسي، وكذلك الفضل في تكهين عدد من السفن التي كانت تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وفي شل حركة سفن أخرى في الموانئ.

21 على الرغم من الاستخدام العالمي لمصطلح "المصيد العرضي"، فإنه مصطلح يكون غير دقيق نسبياً عند استخدامه على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي وذلك بالنظر إلى وجود تباينات كبيرة في تعريفه من قبلفرادى البلدان. فعلى سبيل المثال، قد يشمل المصيد العرضي أنواع المصيد العرضي المحتفظ بها (بما يشمل الأسماك ذات القيمة المتدنية أو التي تعتبر بمثابة نفايات)، وخسائر ما قبل المصيد، والمصيد المرتجع.

22 منظمة الأغذية والزراعة 2005. Fisheries Technical Discards in the world's marine fisheries, an update. Paper No. 470. FAO, Rome. 2005. 131 p

23 تشير إلى الأسماك وغيرها من الحيوانات التي تُقتل ولكنها لا تُنزل على البر من خلال اصطدامها بمعدات الصيد (بما يشمل الصيد غير المقصود).

24 منظمة الأغذية والزراعة 2004. حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم (SOFIA) 2004. روما.

25 منظمة الأغذية والزراعة. 2005. Fisheries Technical Paper. No. Mortality of fish escaping trawl gears. 478.FAO. منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2005. 72 صفحة.

26 James Brown, Graeme Macfadyen, Ghost fishing in European waters: Impacts and management responses, Marine Policy. Volume 31, Issue 4, July 2007, pp. 488-504

31 - وتصادد التشديد على البيئة البحرية نتيجة للاحتار العالمى ، وتزايد تدهور البيئة المقرون بتزايد الطلب على الأسماك ، وعدم الإبلاغ عن مصادر كبيرة لنفوق الأسماك هي أمور تجعل الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم تهديداً لاستدامة مصايد الأسماك. والإبلاغ عن المصيد المحتفظ به وعن الأنواع المرتجعة ، وتنظيمهما ، وكذلك الإقلال إلى أدنى حد من خسائر ما قبل المصيد من خلال استخدام معدات وممارسات صيد لا تلحق الضرر بالبيئة ، ينبغي أن يكونا جزءاً من برنامج للتخفيف من التهديدات. وقد يتطلب ذلك زيادة مستوى الجهد والتمويل الموجهين نحو: (1) التحديد الكمي للمصيد المحتفظ به وللأنواع المرتجعة بحسب الإقليم الجغرافي ومصايد الأسماك ؛ (2) الإقلال إلى أدنى حد من الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تدابير شاملة وفعالة لإدارة المصيد ؛ (3) استحداث معدات وممارسات صيد تقلل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن خسائر ما قبل المصيد.

الإجراء الذي يُقترح أن تتخذه اللجنة

32 - يرجى من اللجنة :

- (أ) أن تأخذ علماً بسير العمل في إعداد صك ملزم بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ، وأن تشجع وتوافق على تقديم مزيد من الدعم المالي لمبادرات المنظمة الرامية إلى دعم بناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل التدابير التي تتخذها دولة الميناء
- (ب) أن تستعرض التطورات في ما يتعلق بالسجل العالمي وأن تقدم توجيهها بشأن الخطوات التالية.